

آفاق مشجعة للبنوك الخليجية في ٢٠١٠ مع عودة الثقة والميزانيات النظيفة والدعم الرسمي (الجزء الأول)

- بنوك الخليج كانت في قائمة الأفضل أداءً في العام ٢٠٠٩، وتداعيات الأزمة في طريقها إلى التلاشي. وظهرت التكلفة المباشرة للأزمة العالمية على البنوك في تراجع الأرباح وانخفاض هوامش أسعار الفائدة وتباطؤ نمو الموجودات، إلى جانب تزايد الاعتماد على الودائع الحكومية كمصدر تمويلي لأنشطة البنوك.
- يتوقع أن يطرأ تحسن على الأداء الكلي للبنوك في العام ٢٠١٠ وفي المدى المتوسط، وذلك بدفع من التطلعات الاقتصادية الإيجابية.
- يتوقع لميزانيات البنوك أن تستأنف توسعها بوتيرة أقوى مما تحقق في العام ٢٠٠٩، لتسجل نمواً بواقع ١٠% في ٢٠١٠ مقابل ٦% في العام السابق.
- معدل نمو القروض الممنوحة للقطاع الخاص سيرتفع إلى ٨% في العام الحالي، وبما نسبته ١٠% سنوياً خلال العامين القادمين، بينما لم يتجاوز النمو ٤,٥% خلال عام ٢٠٠٩. كما أن ارتفاع وتيرة تجنب المخاطر لدى البنوك سيدفعها إلى استهداف شريحة محددة من المقترضين ذوي النوعية المتميزة والملاءة المرتفعة في كافة أوجه نشاطها الإقراضية.

أشار **IBQ** في نشرته الاقتصادية لدول الخليج إلى أن أكثر من عام قد مر منذ أن أُلقت الأزمة المالية العالمية بتداعياتها على البنوك الخليجية. وفي ظل الاعتقاد السائد حالياً بأن أسوأ ما في الأزمة قد تم تجاوزه، يلاحظ أن العديد من المخاطر التي تواجه معظم بنوك المنطقة قد بدأت بالتلاشي. وبالتالي، نتوقع حدوث تحول تدريجي في سلوك البنوك وأنشطتها. وعلى الرغم من الترابط القوي والانفتاح الكبير للبنوك الخليجية على أسواق المال العالمية، فإن الرسمة والقوة المالية، إلى جانب الدعم السخي من حكومات المنطقة، قد مكنتها من الخروج من هذه الأزمة الصعبة بتكلفة متدنية نسبياً، وأثبت بما لا يقبل الشك صلابتها وقدرتها على التكيف والتعامل مع تحولات مفاجئة وجوهرية في بيئتها التشغيلية.

ومما لا شك فيه أن حجم التأثير الكلي للأزمة على بنوك المنطقة يتباين بين بنك وآخر. ولكن مع ذلك، لحظ **الوطني** تشابه ردود الفعل واستجابة البنوك للواقع الجديد الذي أفرزته الأزمة، حيث تبنت سياسات إقراضية حذرة، واعتمدت بشكل متزايد على ودائع الحكومة، وبنيت مخصصات أكبر، وخفضت في المصروفات، إلى جانب تأخير خطط التوسع، وخاصة في الأسواق الخارجية.

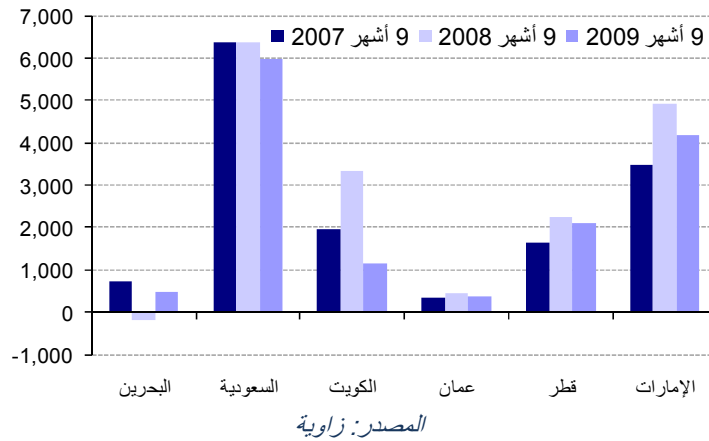
وأشار **IBQ** إلى أن الأزمة المالية العالمية أدت، من لحظة اندلاعها، إلى هروب الأموال الأجنبية المودعة لدى بنوك المنطقة. الأمر الذي أسفر عن ارتفاع كلفة التمويل. ولاحقاً، أدت حالة الضبابية التي نجمت عن الأزمة، إلى جانب تباطؤ النشاط الاقتصادي وحركة التصحيح في الأسواق المالية والعقارية، سواء إقليمياً أو عالمياً، إلى تدهور محافظ البنوك الاستثمارية. ولحسن الحظ، فإن دول المنطقة لم تشهد أي حالة إفلاس ضمن بنوكها، وذلك لعدة أسباب أهمها: الدعم الرسمي المتزامن مع رقابة حصيفة، والإنكشاف المحدود على الأصول السامة التي سممت ميزانيات البنوك الغربية، إلى جانب جاهزية حكومات المنطقة لإنقاذ البنوك المحلية في حال تعرضها لمخاطر نظامية أو حتى فردية. ويمكن التيقن من سلامة ومثانة البنوك الخليجية بالنظر إلى تصنيفاتها الائتمانية المرتفعة التي منحتها وكالات التصنيف العالمية.

أزمة عاتية لكن الأداء جاء أفضل من المتوقع

ومع ذلك، رأى **IBQ** أن الأداء المميز الذي شهدته البنوك في السنوات السابقة قد شهد نقطة تحول جراء الأزمة، هذا إلى جانب التأثير السلبي على عدد من مؤشرات الأداء الرئيسية. فعلى سبيل المثال، تشير البيانات الأولية المتاحة إلى تراجع أرباح البنوك في

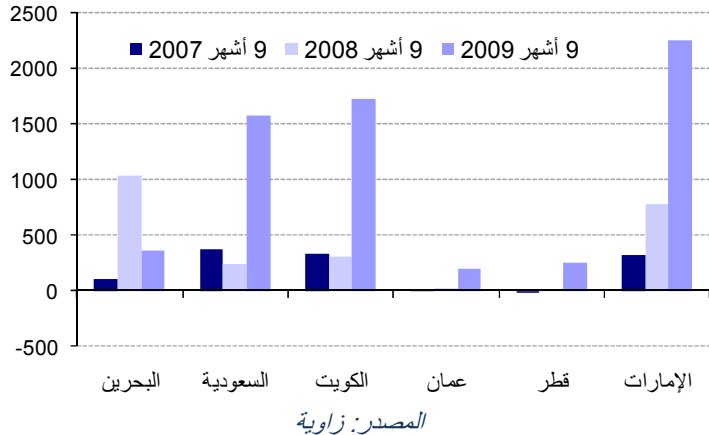
دول الخليج خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام ٢٠٠٩ بنحو ١٦,٣% عن مستواها للفترة المقابلة من ٢٠٠٨. وقد تراوحت نسبة هذا التراجع ما بين ٥,٥% للبنوك القطرية إلى ٦٦% للبنوك الكويتية. كما شهدت السعودية تراجعاً في أرباح بنوكها بما نسبته ٥,٨%، في حين جاء حجم التراجع أكبر لدى بنوك الإمارات وعمان وبما نسبته ١٤,٩% و ١٤,٦% على التوالي. وفي المقابل، يلاحظ أن البحرين كانت الدولة الوحيدة التي شهدت بنوكها ارتفاعاً قياسيماً في ربحيتها (٣٦٨%). ويعزى هذا الأداء المتميز لبنوك البحرين بشكل رئيسي إلى حقيقة أن بنك "المؤسسة العربية المصرفية"، والذي مقره البحرين، قد سجل أرباحاً بلغت ٨٠ مليون دولار خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩ بعد أن كان قد سجل خسائر فادحة في الفترة المقابلة من عام ٢٠٠٨ بلغت ٨٥٢ مليون دولار جراء المتاجرة في المشتقات المالية.

صافي أرباح البنوك في الخليج بعد الضريبة أو الزكاة (مليون دولار)



ويعتقد **IBQ** أن جانباً من هذا التباين في الأداء (الأرباح) يعكس الاختلاف في السياسات المتبناة لتحديد وتوفير المخصصات اللازمة لمقابلة أي تعثر محتمل في محفظة القروض والاستثمارات. ففي الكويت على سبيل المثال، يعزى التراجع الحاد في الأرباح إلى أخذ البنوك مخصصات تفوق الحاجة، والذي جاء في جانب منه استجابة لتعليمات صادرة عن بنك الكويت المركزي. وإلى جانب تراجع الأرباح، شهدت البنوك أيضاً نشاطاً أقل في جانب الوساطة البنكية، ونمواً أبطأ في الموجودات، وانخفاضاً في الهوامش، إلى جانب تغيرات في تركيبة ميزانياتها العمومية.

مخصصات البنوك الخليجية (مليون دولار)

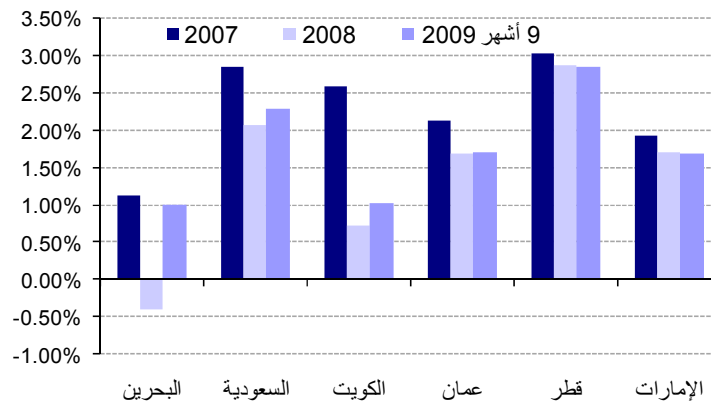


وأشار **IBQ** إلى أن العديد من العوامل أسهمت في هذه التطورات، ويأتي في مقدمتها تباطؤ النمو الاقتصادي، وصعوبات محددة لدى أهم القطاعات المقترضة كشركات الاستثمار والمطورين العقاريين والمستثمرين في الأوراق المالية، هذا إلى جانب تراجع أسعار الفائدة وزيادة الاعتماد على الحكومات كمصدر تمويلي. كما أن هنالك عددا من بنوك الخليج كان قد تأثر سلباً بتطورين إقليميين حدثا خلال العام ٢٠٠٩، وتحديدًا صعوبات سداد الديون لدى مجموعتي "سعد" و"الغصبي" في السعودية ومجموعة "دبي العالمية" في دولة الإمارات. وعلى الرغم من محدودية الشفافية، هناك اعتقاد واسع بأن حجم انكشاف بنوك المنطقة على هذين الحدثين يعتبر محدوداً. وتشير التقديرات إلى أن حجم إنكشاف البنوك السعودية على مجموعتي "سعد" و"الغصبي" يقترب من ٥ مليارات دولار، أو ما يعادل ٢,٥% من رصيد قروض البنوك الممنوحة للقطاع الخاص كما هو في نهاية شهر أغسطس ٢٠٠٩. كما أعلن بنك الإمارات المركزي في نوفمبر الماضي أن حجم تعرض ١٣ بنكاً إماراتياً و٧ بنوك أجنبية عاملة في الإمارات لهاتين المجموعتين بلغ ٢,٩ مليار دولار. أما بالنسبة لبقية البنوك في الخليج، فإن حجم انكشافها على المجموعتين قد تراوح بين ١٩٢ مليون دولار لدى بنوك عمان ونحو ١,٣ مليار دولار للبنوك الكويتية.

أما بالنسبة لمجموعة دبي العالمية، فإن حجم انكشاف البنوك في ثلاث دول خليجية مجتمعة (البحرين والكويت وعمان) قد جاء أقل من ٠,٥ مليار دولار. كما أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن محدودية انكشاف البنوك السعودية لهذه المجموعة من دون تحديد حجم هذا الانكشاف أو كشف أي تقديرات أخرى. وفي المقابل، يتوقع أن يكون انكشاف بنوك الإمارات الأكبر خليجياً، علماً أنه لم تصدر معلومات رسمية بهذا الخصوص.

ورأى **IBQ** أن بالمحصلة، يمكن القول أن العام ٢٠٠٩ قد شهد ظهور بيئة تشغيلية جديدة ستواصل ضغطها على أداء البنوك الخليجية في المدى المتوسط، وتجبرها على تعديل نموذج أعمالها، وتعزز من أولوية إدارة المخاطر وتجنبها إلى مستويات غير مسبوقة. إضافة إلى ذلك، فإن البنوك المركزية في دول المنطقة تعزز من معايير رقابتها على البنوك وتتبنى تعليمات أكثر تشدداً وصرامة من ذي قبل. ولكن في المقابل، ستستفيد بنوك المنطقة من التحسن المتوقع في النشاط الاقتصادي وفي بيئة الأعمال، إلى جانب تواصل الدعم الحكومي. ففي ظل ميزانيات نظيفة ومخصصات كافية تم رصدتها، يتوقع لأداء البنوك الخليجية في العام ٢٠١٠، وعلى المدى المتوسط، أن يأتي أفضل من العام ٢٠٠٩، رغم وجود عوائق إضافية ومخاطر متوقعة على طريق الانتعاش. وفيما يتوقع أن تسجل أرباح البنوك نمواً قوياً، وإن كان بوتيرة أقل مما تحقق في السنوات السابقة، إلا أن هذه الأرباح ستتأثر بالتراجع النسبي في هوامش أسعار الفائدة. وتستند تقديراتنا على منطقتي الانتعاش المتوقع لدول المنطقة، والتطورات التي جرت على ميزانيات البنوك الخليجية والمؤشرات المصرفية منذ إندلاع الأزمة العالمية، هذا إلى جانب الالتزام القوي لحكومات المنطقة بدعم بنوكها المحلية إذا اقتضت الحاجة.

العائد على موجودات البنوك الخليجية (%)



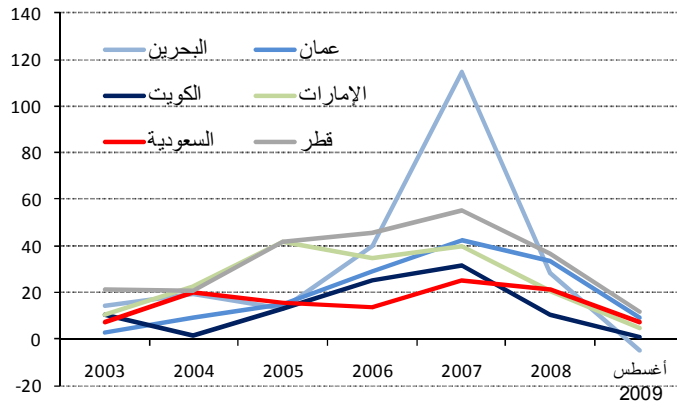
المصدر: زاوية

ملاحظة: نتائج الأشهر التسعة للعام ٢٠٠٩ احتسبت للعام بأكمله، وذلك لمقارنتها مع أرباح الأعوام السابقة.

توسع محدود في ميزانيات البنوك إثر تباطؤ نمو القروض ومصاعب التمويل

وتأثرت ميزانيات البنوك الخليجية بشكل مباشر بتداعيات الأزمة العالمية. فبعد نموها بمتوسط سنوي تجاوز ٢٥% بين العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، لحظ IBQ أن موجودات البنوك قد سجلت أدنى معدل نمو لها منذ سنوات عديدة، إذ وصل حجم هذه الموجودات إلى ١,١ تريليون دولار في نهاية أغسطس ٢٠٠٩، أي أعلى من مستواها في نهاية عام ٢٠٠٨ بما نسبته ١,٤% فقط، في حين جاء معدل نموها على أساس سنوي (مقارنة مع أغسطس ٢٠٠٨) نحو ٤,٢%. ويعزى هذا النمو المتواضع إلى تباطؤ نمو القروض ومحدودية التمويل المتاح للبنوك.

معدل النمو السنوي لموجودات البنوك الخليجية (%)



المصدر: البنوك المركزية الخليجية

وتشير البيانات إلى أن كافة دول الخليج قد شهدت زيادة في موجودات بنوكها ما عدا البحرين التي شهدت تراجعاً بما نسبته ٤,٩%. أما في الكويت، فقد شهدت موجودات البنوك زيادة متواضعة بلغت ٠,٧% فقط. وبما أن الكويت هي الدولة الوحيدة التي لا يرتبط سعر صرف عملتها حصرياً بالدولار، كبقية دول الخليج، وإنما بسلة من العملات يحظى الدولار الأميركي فيها بحصة الأسد، فإن موجودات البنوك تظهر تراجعاً نسبته ٦,٣% في حال تم تقييمها بالدولار الأميركي. ويرجع السبب في ذلك إلى تراجع سعر صرف الدينار الكويتي بنحو ٧% ما بين أغسطس ٢٠٠٨ وأغسطس ٢٠٠٩.

وعلى الصعيد نفسه، لحظ IBQ أن موجودات البنوك في قطر قد سجلت أعلى زيادة خليجياً وبواقع ١٢%، تلتها البنوك العمانية بنسبة ٩%. وتشير بيانات صادرة حديثاً إلى أن موجودات البنوك في شهر نوفمبر الماضي حققت نمواً أقوى في كل من قطر والسعودية والكويت، في حين ما زالت موجودات قطاع التجزئة في البحرين أدنى من مستواها لشهر أغسطس. أما بخصوص العام ٢٠١٠، فننوع أن ترتفع موجودات البنوك بنحو ١٠%، متأثرة بالنمو القوي المتوقع في القروض مقارنة بما تحقق في العام ٢٠٠٩، حيث ستستفيد اقتصادات المنطقة وقطاعها الخاص تحديداً من استمرار التوسع في حجم الإنفاق الحكومي لعام ٢٠١٠، وخاصة في الاقتصادات الأكبر (السعودية والإمارات والكويت)، إلى جانب الارتفاع المتوقع في الموجودات الأجنبية للبنوك.

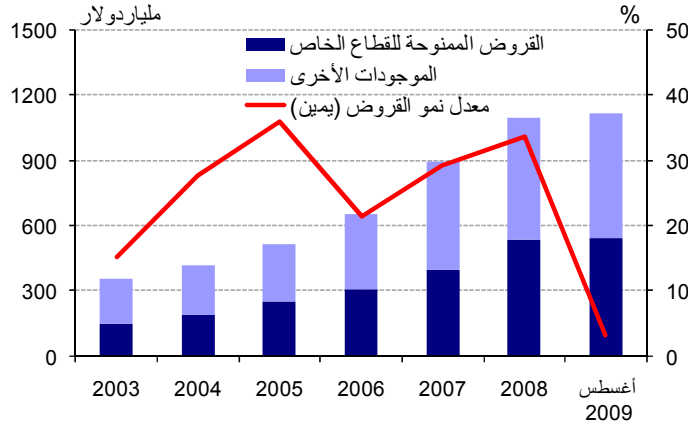
القروض المصدر الرئيسي للدخل ونمو الموجودات

وأشار الوطني إلى أن القروض، وخاصة للقطاع الخاص، تستحوذ على الحصة الأكبر في قائمة موجودات البنوك، وتشكل المصدر الأهم للإيرادات من الفوائد. وتشير البيانات كما هي في نهاية أغسطس ٢٠٠٩ إلى أن حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص يشكل حوالي ٥٠% من إجمالي موجودات البنوك الخليجية، وذلك مقابل ٤٠% في العام ٢٠٠٢. وتتراوح هذه النسبة ما بين ٢٨% في البحرين إلى ٦٣% في الكويت و٦٦% في عمان. وإلى جانب ذلك، يلاحظ أن النمو المسجل في القروض قد أسهم لوحده بما يزيد على ٥٠% من التوسع في موجودات البنوك خلال السنوات الخمس الماضية، وبنحو الثلثين منذ بداية ٢٠٠٩.

وفي ضوء الصعوبات التي واجهت القطاع الخاص في دول المنطقة منذ أواخر العام ٢٠٠٨، والتي رافقها تزايد حالة الضبابية حول مسار اقتصادات الخليج، رأى IBQ أن البنوك قد استجابت لهذه التطورات - وبشكل مبرر - بتبني نموذج إقراض أكثر حذراً، إذ

تحولت أولوياتها من السعي وراء تحقيق أرباح أعلى إلى التركيز بشكل أكبر على حماية سلامتها المالية والمزيد من التحوط عن طريق الاحتفاظ بمستويات سيولة أعلى. وهذا التوجه قد أسهم في التباطؤ الحاد في معدل نمو القروض الممنوحة للقطاع الخاص. ومع نهاية شهر أغسطس ٢٠٠٩، يلاحظ أن رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص على امتداد دول الخليج قد ارتفع بواقع ١,٩% فقط مقارنة مع مستواه بنهاية العام ٢٠٠٨.

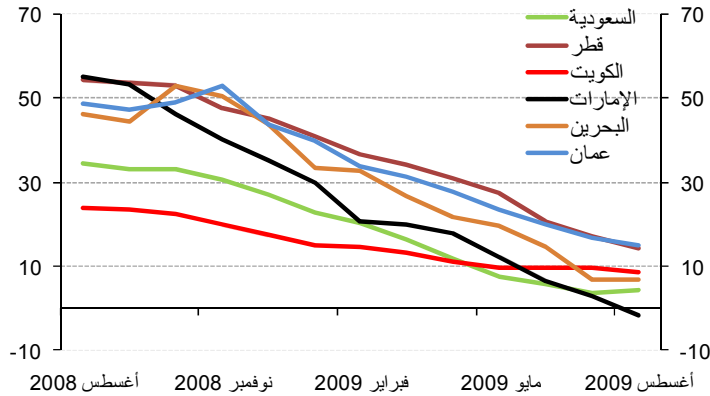
تركيبة موجودات البنوك الخليجية



المصدر: البنوك المركزية الخليجية وحسابات الوطني

وعلى أساس سنوي، جاء معدل نمو القروض محدوداً أيضاً وبلغ ٣,٨%. وهذه النسبة لا ترتقي إلى مستوياتها المسجلة في السنوات السابقة، عندما وصل معدل نمو القروض السنوي إلى ما متوسطه ٣٠% بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٨، وحتى عند المقارنة بمستواها الذي ساد خلال السنوات الأربع السابقة لفورة النفط الأخيرة والبالغ ١٠%. ومن الجدير ذكره أنه كان من المتوقع لمعدل نمو القروض أن يتباطأ حتى قبل إندلاع الأزمة العالمية، وذلك في ضوء الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية الخليجية منذ نهاية العام ٢٠٠٧ للتصدي للضغوط التضخمية. وفي المقابل، هناك بعض الدلائل الأولية التي تشير إلى أن معدل الطلب على القروض قد بدأ يتعافى خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٩، لكن جودة ونوعية هذا الطلب مقارنة بما تطمح إليه البنوك ما زالت مسألة قائمة. وضمن هذه الظروف، يتوقع أن تركز البنوك بشكل أكبر على استهداف شريحة المقترضين ذوي النوعية المتميزة في كافة نشاطها الإقراضية. ونتوقع أن يرتفع معدل نمو القروض من ٤,٥% للعام ٢٠٠٩ إلى ٨% في عام ٢٠١٠، ليقترّب من ١٠% سنوياً خلال العامين ٢٠١١ و٢٠١٢.

القروض الممنوحة للقطاع الخاص (معدل النمو السنوي، %)



المصدر: البنوك المركزية الخليجية

وبالمحصلة، رأى **IBQ** أن تأثير الأزمة العالمية على البنوك الخليجية يعتبر محدوداً نسبياً، على الرغم من التكامل والإفتراف القوي على الأسواق المالية العالمية. كما أن هذا التأثير يبدو في طريقه إلى الزوال. وعلى الرغم من وجود عدد من المخاطر المحتملة على طريق الانتعاش والتعافي، توقع **IBQ** أن تسجل بنوك المنطقة أداءً قوياً هذا العام، وفي المدى المتوسط. وسيتناول الجزء الثاني من هذه النشرة الاقتصادية التطورات الفعلية والمتوقعة في ميزانيات البنوك الخليجية.